

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

عنوان المذكرة

أثر تغير سعر صرف الدولار الأمريكي على الإيرادات
النفطية لدول أوبك في الفترة 2010-2019

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الإقتصاد الدولي

تحت إشراف الأستاذ:

- د.ركي أحسن

من إعداد الطالب:

- بولفول هشام

الجامعة	الصفة	الرتبة العلمية	الإسم واللقب
جامعة 20 أوت 1955 سكسكدة	رئيسا	أستاذ مساعد قسم أ	د.شرفق سمير
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا	أستاذ مساعد قسم أ	د.ركي أحسن
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مناقشا	أستاذ مساعد قسم ب	د.سحاب نادية

السنة الدراسية : 2020 - 2021

إهداء

أهدي هذا المجهود إلى من رضي الله من رضاهم

إلى سيدة النساء، إلى العظيمة في عطائها، إلى نور الحياة وبهجتها

إلى التي أعطتنا من روحها لتبقى أرواحنا

أمي حفظها الله

إلى خير الأباء، من كان عظيما في عطائه،

إلى الذي ضحى من أجلنا بالغالي والنفيس

أبي

إلى زوجتي

وإلى كل أفراد العائلة والأهل والأقارب

إلى كل الزملاء

وإلى كل من أعاننا على إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

هشام بولفول

شكر و عرفان

أشكر الله سبحانه وتعالى على فضله وتوفيقه لي، القائل في محكم التنزيل :

((إذ تاذن ربكم لإن شكرتم لأزيدنكم....)) الآية 7 سورة إبراهيم

كما أتقدم بالشكر الخالص إلى الأستاذ المشرف: ركي أحسن الذي سهل لي طريق العمل ولم يبخل علي بنصائحه، فكان نعم المشرف، ولا أنسى أن أتقدم بكل احترامي إلى من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع.

وفي الأخير أحمد الله جل وعلا الذي أنعم علي بإنهاء هذا العمل

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر تغير سعر صرف الدولار على الإيرادات النفطية لدول الأوبك، باعتبار الدولار عملة أساسية من العملات الإرتكازية للنظام النقدي الدولي والإقتصاد العالمي ككل، فمن خلال التقلبات التي تحدث في سوق الصرف والتي تؤثر على الموازين التجارية وعلى الصادرات النفطية بصفة عامة وعلى صادرات دول أوبك بصفة خاصة، وخاصة أن هذه الأخيرة تقبض مداخيلها بالدولار الأمريكي، فإن التغير في سعر صرف هذا الأخير يؤثر سلبا وإيجابا على الإيرادات النفطية لدول أوبك، وهذا تبعا للتذبذبات التي يتعرض لها في سوق الصرف .

الكلمات الإفتتاحية: سعر الصرف - الدولار الأمريكي - الإيرادات النفطية.

Resumé :

Le but de se recherche est étudier l'impact de variations du taux de change du dollar américain sur les revenus pétroliers des pays de OPEC, le dollar américain est la monnaie de base du système monétaire de international et de l'économie mondial dans son ensemble, les fluctuatsins du marché des changes affectent la balance commerciale et les exportations de pétrole, en particulier celles des pays de OPEC , en partuculier, les revenus de ces derniers sont calculés en dollar américain, lers variations du taux de change du dollar américain ont eu des effets à la fois négatifs et positifs sur les revenus pétroliers des pays de OPEC , cela dépend de la volatilité du marché des changes .

المحتويات.....الصفحات

الإهداء

شكر وعرفان

01مقدمة

04.....الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف.

06.....المبحث الأول: لمحة نظرية حول سعر الصرف.

06.....المطلب الأول: ماهية سعر الصرف.

06.....الفرع الأول : مفهوم سعر الصرف.

07.....الفرع الثاني: أنواع سعر الصرف.

09.....المطلب الثاني: وظائف سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه.

09.....الفرع الأول: وظائف سعر الصرف.

10.....الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على سعر الصرف.

11.....المطلب الثالث: نظريات وأنظمة سعر الصرف.

11.....الفرع الأول: نظريات سعر الصرف.

13.....الفرع الثاني: أسواق الصرف.

15.....المبحث الثاني: الإيرادات النفطية في دول أوبك.

15.....المطلب الأول: النفط في أوبك.

15.....الفرع الأول: إنخفاض العوائد النفطية.

15.....الفرع الثاني: إتفاقية أوبك لتخفيض الإنتاج.

16.....المطلب الثاني: التطورات الرئيسية في سوق النفط العالمية.

المطلب الثالث: تطور تقلبات أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها للفترة 2010-2019.....	18
الفرع الأول: تطور إتجاهات أسعار النفط الخام.....	18
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على تقلبات أسعار النفط العالمية.....	19
المبحث الثالث: الدراسات السابقة.....	21
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر سعر صرف الدولار على إيرادات أوبك 2010-2019.....	23
المبحث الأول: تطور أنظمة سعر صرف الدولار.....	25
المطلب الأول: موقع الدولار في الأنظمة النقدية.....	25
الفرع الأول: تسوية المدفوعات في ظل قاعدة الذهب.....	25
الفرع الثاني: تسوية المدفوعات في ظل النظام النقدي بريتون وودز.....	26
الفرع الثالث: سيطرة الدولار الأمريكي على النظام النقدي بريتون وودز.....	27
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على سعر صرف الدولار.....	29
الفرع الأول: العوامل الإقتصادية.....	29
الفرع الثاني: العوامل غير الإقتصادية.....	30
المبحث الثاني: أثر تغير سعر صرف الدولار على موازين مدفوعات دول أوبك.....	31
المطلب الأول: أثر تغير سعر صرف الدولار على صادرات دول الأوبك.....	31
الفرع الأول: أثر تغير سعر صرف الدولار على أسعار النفط الخام.....	31
الفرع الثاني: أثر تغير أسعار النفط الخام على سعر صرف الدولار.....	32
المطلب الثاني: أثر تغير سعر صرف الدولار على حساب رأس المال لدول أوبك.....	33
خاتمة.....	35
قائمة المصادر والمراجع.....	37

المقدمة

مقدمة :

يعتبر التبادل الدولي المرآة العاكسة للتنمية الإقتصادية، باشماله على ميادين واسعة من تدفقات السلع والخدمات وحركية رؤوس الأموال.

تتحدد العلاقات الإقتصادية الدولية عن طريق التدفقات الحقيقية والمالية بين الدول. مما يستدعي في بعض الأحيان اللجوء إلى تحويل العملات بين هذه الأخيرة، وذلك لعدم توفر عملة عالمية يتم على أساسها التبادل الدولي، خاصة بعد أن فقد الذهب صفته كعملة مرجعية مما تطلب تأسيس عملات مختلفة يتم تحديد نسبها وفق ما يعرف بسعر الصرف، وهو عبارة عن ثمن عملة بلد ما مقومة بعملة بلد آخر .

يعتبر سعر الصرف متغيرا إقتصاديا شديد الحساسية وأي تدبب لسعر الصرف قد يؤثر على المتغيرات

الإقتصادية الكلية وبالتالي على الإقتصاد ككل، فاتباع سياسة صرف ملائمة تتماشى مع المتطلبات الدولية له أثر إيجابي في تحقيق التوازن الإقتصادي الكلي.

ولقد عرف العالم عدة نظم نقدية خلال التطور التاريخي الذي مر به النظام النقدي الدولي، بداية من قاعدة الذهب التي كان فيها الذهب الغطاء المطلق لجميع عملات الدول، إلا أن هذا النظام لم يستمر طويلا، فبانتهاء الحرب العالمية الثانية تم إستبدال قاعدة الذهب بنظام جديد عرف بنظام بريتون وودز والقائم على أساس قابلية تحويل الدولار الأمريكي فقط إلى ذهب. وبمزج هذا النظام يتم تثبيت سعر صرف العملات الأخرى بالنسبة للدولار، ونتيجة تسعير النفط بالدولار تعتبر دول الأوبك البلدان الأكثر تأثرا من التقلبات المستمرة لسعر صر الدولار الأمريكي.

- إشكالية البحث: خلى ضوء ماتقدم يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ماهو أثر تقلبات سعر صرف الدولار أمريكي على الإيرادات النفطية لدول أوبك ؟

ومن هذه الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات التالية:

1- ماهو سعر الصرف وماهي أهم النظريات المفسرة له ؟

2- ماهو أثر تقلبات سعر صرف الدولار على موازين مدفوعات دول أوبك في الفترة (2010-2019) ؟

– **فرضيات البحث:** لمعالجة إشكالية البحث والإجابة على الأسئلة المطروحة، نطرح مجموعة من الفرضيات

كما يلي:

1- يعبر سعر الصرف عن قيمة وحدة نقدية لعملة ما بوحداث نقدية لعملة أخرى.

2- التقلبات السعريّة لسعر صرف الدولار تؤثر سلبا وإيجابا على موازين مدفوعات دول أوبك.

– **أهمية البحث:** تكمن في أن سعر صرف الدولار له تأثير مباشر على المؤشرات الإقتصادية الكلية حيث ينعكس ذلك الأثر على العائدات النفطية، كما أن سعر الصرف يحضى باهتمام كبير من قبل الدول ضمن سياساتها النقدية كوسيلة لتنشيط الصادرات، وبالنظر إلى البلدان المعتمدة على النفط فمن الضروري دراسة تقلبات سعر الصرف للحد من أثاره التي تعود على الميزان التجاري.

– **أهداف البحث:**

يهدف هذا البحث إلى :

1- تسليط الضوء على سعر الصرف والنظريات المفسرة له وأنظمتها.

2- توضيح آثار التقلبات في أسعار صرف الدولار على إيرادات دول أوبك جراء إستخدام الدولار في تسعير الصادرات النفطية .

– **حدود الدراسة:**

البعد المكاني: حصر الدراسة في دول أوبك قصد إبراز الأثر الذي تحدده تغيرات سعر الصرف للدولار على العائدات النفطية للأوبك.

البعد الزمني: تقتصر هذه الدراسة على معالجة أثر سياسة سعر صرف الدولار على العائدات النفطية لدول أوبك وذلك خلال الفترة (2010-2019).

– المنهج المتبع: للإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج التحليلي والمنهج الوصفي في جل الموضوع.

– صعوبات البحث:

تمثلت في نقص المراجع الحديثة التي تتماشى مع فترة الدراسة وعدم الحصول على القدر الكافي من المعلومات

– خطة وهيكل البحث: للتوصل إلى جواب للإشكالية المطروحة سابقا سنقوم بتقسيم بحثنا إلى فصلين، ففي الفصل الأول نتناول المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف وأنظمتها والنظريات المفسرة له، أما في الفصل الثاني نتناول أثر تقلبات سعر صرف الدولار على العائدات النفطية لأوبك .

الفصل الأول
الإطار النظري والمفاهيمي
لأسعار الصرف

تمهيد :

تتم التفاعلات التجارية داخل البلد الواحد من خلال النقود أو العملة المحلية لهذه الدولة والتي تحظى بالقبول العام، فهي الأداة الرئيسية لتنفيذ كافة المعاملات المالية والتجارية الداخلية. أما على صعيد العلاقات التجارية مع باقي الدول الأخرى فإن الأمر مختلف تماما، فيجب أن يكون هناك أداة للقياس بين البلدان التي تتم بينها المبادلات التجارية، وتتمثل هذه الأداة في أسعار الصرف حيث يمثل أساسا يتم من خلاله تسوية كافة المعاملات المالية والإقتصادية.

بالإضافة إلى أن سعر الصرف أصبح من الأدوات الهامة جدا لدى السلطات النقدية في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات لمواجهة الكثير من المشاكل الإقتصادية كالتضخم وغيرها. وكما أنه من أدوات التحفيز للإقتصاد نحو النمو والتقدم من خلال زيادة الصادرات وكذلك جلب الإستثمار الخارجي.

وعلى هذا الأساس كان تقسيمنا لهذا الفصل على الشكل التالي:

المبحث الأول: لمحة نظرية حول سعر الصرف.

المبحث الثاني: الإيرادات النفطية في دول أوبك.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: لمحة نظرية حول سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على مجال المعاملات الاقتصادية الدولية، إذ يعكس العلاقات المترابطة بين الاقتصاديات الدولية، كما يعبر عن المكانة الاقتصادية للدول. ويتم تحديد سعر الصرف كأى سلعة وفقا لقوى السوق (العرض و الطلب) في سوق الصرف بدلالة نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها.

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف

إن قيام التجارة الدولية وتزايد عمليات التبادل التجاري بين الدول عن طريق التصدير والإستيراد استوجب عمليتي الدولتين، أو وجود عملة لكل دولة مقومة بغيرها من العملات وذلك من أجل تقدير أسعار السلع والخدمات في كل دولة، وهذا الثمن يسمى بسعر الصرف الأجنبي.

الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف

يعرف سعر الصرف الأجنبي بأنه السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بأخرى⁽¹⁾، ونستنتج من هذا التعريف أن تسوية المعاملات الدولية تقتضي وجود أداة التسوية، فافتناء سلعة معينة من دولة ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية، بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات بالعملة المحلية إلى العملات الأجنبية .
والملاحظ من هذا التعريف أنه ركز على كون سعر الصرف أداة مبادلة و أداة للتسوية بين المبادلات الدولية، وأهم جانب كونه أداة للربط بين الاقتصاديات الدولية، ويعرف أيضا على أنه قيمة الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقدرة بوحدات العملة الوطنية⁽²⁾.

1- السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 246

2- محمد كمال خليل الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي ماهيته مدركاته الأساسية تطوره، منشأة المعارف، مصر، 2004، ص 17

كما يمكن أن نعرفه بطريقة عكسية على أنه قيمة عملة واحدة من عملة وطنية مقابل وحدات من عملة أجنبية.

ونلاحظ أن التعريف الثاني أضاف للأول أن سعر الصرف يعتبر أداة ربط بين الإقتصاد المحلي وباقي

الإقتصاديات الدولية، ونستنتج من هذين التعريفين أنهما ركزا على كون سعر الصرف أداة ربط بين الإقتصاد

المحلي وباقي الإقتصاديات كونه وسيلة للتأثير على ربحية الصناعات التصديرية ونكافة الموارد المستوردة.

إضافة للتعريفات السابقة يمكن أن نقدم التعريف التالي: سعر الصرف هو أداة للربط بين إقتصاد مفتوح وباقي

إقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف و الأسعار الدولية، وبذلك يقوم هذا الأخير بتسهيل المعاملات الدولية

المختلفة وطرق تسويتها.

الفرع الثاني: أنواع سعر الصرف :

يأخذ سعر الصرف عدة أنواع يمكن توضيحها كالآتي:

أولاً: سعر الصرف الإسمي: هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر وينقسم

إلى سعر صرف رسمي وهو المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية. وسعر صرف موازي وهو السعر

المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس

العملة في نفس البلد⁽¹⁾.

ثانياً: سعر الصرف الحقيقي: إن أسعار الصرف الإسمية لا تعكس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار

في الدولتين وبذلك يقوم سعر الصرف الحقيقي بتعديل سعر الصرف الإسمي طبقاً للتغيرات في مستوى أسعار

الدول وبالتالي فهو تعيين القوة الشرائية للسلع والخدمات المحلية مقابل السلع والخدمات الأجنبية⁽²⁾ ويمكن التعبير

1- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 2005، ص104.

2- جوزيف دانيالز، ديفيد فانهوز، تعريب حسن حسني، إقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ، الرياض، 2010، ص67.

عنه بالصيغة التالية (1):

حيث:

TCR : سعر الصرف الحقيقي

TCN : سعر الصرف الإسمي

القوة الشرائية للدولار بأمريكا $1\$/PUS$

مؤشر الأسعار بأمريكا PUSA

مؤشر الأسعار بالجزائر PDZ

القوة الشرائية للدولار بالجزائر TCN/PDZ

ثالثا: سعر الصرف الفعلي الإسمي

وهو عبارة عن مقياس للقيمة الوسطية المرجحة لعملة ما مقابل إثنين أو أكثر من العملات، وقد طورت فكرة سعر

الصرف الفعلي الإسمي لأول مرة من قبل سنة 1970 والذي إفترضه لتمثيل العلق الكلية الناشئة بين القبنة

الفعلية للعملة المحلية معبرا عنها بمعادل معين والقيمة المجمعلة لسلسلة العملات الأجنبية المعبر عنها بنفس

المعادل.

1- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص104.

رابعاً: سعر الصرف الفعلي الحقيقي

وهو عبارة عن سعر صرف فعلي مبني على أسعار الصرف الحقيقية بدلا من أسعار الصرف الإسمية ولذلك فحسابه يحتاج إلى توفر بيانات عن الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الدول محل الإهتمام بحيث يتم تحول أسعار الصرف الإسمية إلى أسعار صرف حقيقية وبعد ذلك يتم الترجيح بحسب الأوزان النسبية لحجم التجارة على الدول المعنية المختلفة للوصول إلى سعر الصرف الحقيقي الفعلي.⁽¹⁾

المطلب الثاني: وظائف سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه

توجد عدة وظائف لسعر الصرف نوجزها فيما يلي :⁽²⁾

الفرع الأول: وظائف سعر الصرف : تتمثل وظائف سعر الصرف في ثلاث وظائف وظيفية قياسية، وظيفية تطويرية، ووظيفة توزيعية .

1- الوظيفة القياسية: يستخدم سعر الصرف لفرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق

العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية .

2- الوظيفة التطويرية: وهنا يعمل سعر الصرف على تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في

تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الإستغناء أو تعطيل فروع صناعية

معينة واستبدالها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية في حين يمكن الإعتماد على سعر صرف

ملائم لتشجيع واردات معينة وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

1- جوزيف دانيالز، ديفيد فانهوز، مرجع سابق، ص74-75.

2- عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، عمان، ط2، 2002، ص149-150.

3- الوظيفة التوزيعية: وفيها يقوم سعر الصرف بارتباطاته بالتجارة الخارجية بإعادة توزيع الدخل الوطني

العالمي و الثروات الوطنية بين مختلف الدول.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على سعر الصرف : يعد سعر صرف العملة واحدا من أكثر الأمور أهمية لتحديد

مستوى سلامة الإقتصاد والنقاط التالية ستوضح العوامل المؤثرة على سعر صرف العملات.⁽¹⁾

- **التضخم:** عادة ماتكون العملة مرتفعة في الدول التي يكون فيها معدل التضخم منخفض باستمرار بسبب زيادة

قوتها الشرائية مقارنة بعملات أخرى.

- **سعر الفائدة:** ترتبط أسعار الفائدة والتضخم وأسعار صرف العملات إرتباطا وثيقا مع بعضهم البعض، فمن

خلال المناورة في سعر الفائدة يقوم البنك المركزي بتغيير سعر الفائدة مما يؤثر على كل من التضخم و أسعار

الصرف، فرفع سعر الفائدة سيرفع من قيمة العملة وخفض سعرها يخفض من قيمة العملة.

- **عجز الحساب الجاري:** هو الميزان التجاري بين دولة ما وشركائها الذي يعكس جميع المدفوعات مقابل السلع

والخدمات والفوائد، ويظهر العجز في الميزان التجاري عندما تتفق الدولة على التجارة الخارجية أكثر مما تكسب

فتفترض رأس مال من مصادر أجنبية لتعويض العجز، وهذا يدل على أنها تطلب عملة أجنبية لتعويض العجز.

- **الدين العام:** إن الدول التي تعاني من عجز وديون أقل جاذبية للمستثمرين الأجانب لأن الدين يدعم التضخم

وإذا كان مرتفعا سيتم خدمة الدين وسداده بدولارات حقيقية قليلة في المستقبل، وإن لم تستطع سد العجز من خلال

الموارد المحلية فيجب عليها خفض أسعارها.

<http://sotor.com> مال و أعمال، الإقتصاد و العلوم الإدارية، العوامل المؤثرة على سعر الصرف، شوهد يوم 28.01.2021

- التبادل التجاري: إذا ارتفع سعر صادرات الدولة بمعدل أكبر من وارداتها سيزيد الطلب على عملتها مما يحسن

من معدلات التبادل التجاري ويرفع قيمة العملة. وإذا ارتفع سعر الصادرات بمعدل أقل ستخفض قيمة العملة

بالنسبة لشركائها التجاريين.

- قوة الإقتصاد: الدول المستقرة هي الخيار الأول للمستثمر لاستثمار رأس المال وأي دولة بهذه الإيجابية ستجذب

أموال الإستثمار من الدول التي تعاني من مخاطر إقتصادية وسياسية، فالإضطرابات السياسية تفقد الثقة في

العملة .

المطلب الثالث: نظريات وأنظمة سعر الصرف

تعتبر آلية سعر الصرف هي العنصر المحوري في إقتصاد المالية، كما تعتبر عنصر القطب في الفكر المالي

الحديث، ولها أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للدولة وخصوصا تلك البلدان النامية.⁽¹⁾

الفرع الأول: نظريات سعر الصرف

أولاً: نظرية تعادل القوة الشرائية : يعود أصل هذه النظرية إلى الإقتصادي السويدي جوستاف كاستل، حيث يرى

أن القيمة الخارجية لسعر صرف عملة دولة ما يتحول وفقاً لقوتها الشرائية في السوق المحلية بالنسبة لقوتها الشرائية

في السوق الخارجية.

ثانياً: نظرية تعادل معدلات الفائدة : بدأ كينز باستكشاف العلاقة الموجودة بين سعر الصرف وسعر الفائدة، حيث

تسعى إلى الكشف عن الترابط الموجود بين السوق النقدي الوطني وسوق الصرف من خلال المبدأ المتمثل في أن

تغير معدلات الفائدة في بلدين لابد وأن يؤثر في نسبة تغير سعر الصرف، يعني الإختلاف بين معدلات الفائدة

بين بلدين ينتج عنه إما تحسين أو تدهور للعملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية .

ثالثا: نظرية تحديد سعر الصرف القائمة على أساس التجارة أو المرونة

تبنى هذه النظرية على تدفق السلع والخدمات ووفقا لهذه النظرية فإن سعر الصرف التوازني هو الذي يحقق المساواة في قيم كل من الصادرات و الواردات للدولة ...

فإذا كانت الدولة تعاني من عجز في الميزان التجاري بمعنى أن قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات، فإن سعر الصرف الأجنبي الحقيقي سيرتفع مما يؤدي لانخفاض قيمة العملة المحلية. ونتيجة لذلك تزيد صادرات الدولة وتتناقص وارداتها ومنه يتحقق التوازن وسرعة التعديل في الميزان التجاري تتوقف على مرونة طلب الصادرات ومرونة طلب الواردات بالنسبة لتغير سعر الصرف، فإذا كانت الدولة قريبة من التوظيف الكامل فإنها في هذه الحالة تخفيض عملتها سيكون مطلوبا وذلك لإنتاج سلع تصدير ونتاج سلع بديلة لسلع واردات أكثر منه في حالة وجود بطالة أو موارد معطلة .

رابعا: نظرية الأرصدة

تقوم هذه النظرية على أساس أن سعر الصرف يتحدد وفقا لميزان المدفوعات. إذا حقق ميزان المدفوعات عجزا مما يعني أن الرصيد سالب وبدل ذلك على زيادة الكمية المعروضة من العملة المحلية مما يؤدي إلى انخفاض في قيمتها الخارجية ويحدث العكس عندما يحقق ميزان المدفوعات فائضا.

خامسا: نظرية الإنتاجية

يرى أصحاب هذه النظرية أن سعر الصرف يجب أن يسير في نفس اتجاه القوة الإنتاجية للدولة، حيث أن كل مازادت القوة الإنتاجية للقطاعات المختلفة للإقتصاد الوطني تزداد حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل عن طريق الإستثمار فيزداد الطلب على العملة المحلية وبالتالي فإن ذلك يحسن سعر صرف العملة .

الفرع الثاني: أسواق الصرف

يعتبر سوق الصرف الأجنبي من أكثر الأسواق إتحادا وسعة، كما تعتبر سوق المالية لنيويورك من أكبر المراكز المالية في العالم حيث يعتبر الدولار الأمريكي من أهم العملات التي يتم التداول بها عالميا.

أولا: تعريف سوق الصرف

سوق الصرف الأجنبي هو سوق دولية يتم فيها تبادل الدول للعملات فيما بينها، والكثير من أسواق المال تقع في مجال جغرافي محدد، إلا أن سوق الصرف الأجنبي ليس له موقع جغرافي محدد حيث يتم التبادل فيه عبر وسائل الإتصال الإلكترونية على مستوى العالم، ويستمر التبادل على مدار أربع وعشرين ساعة في اليوم فعندما تكون سوق لندن مغلقة فإن سوق طوكيو أو سنغافورة تكون مفتوحة وهكذا.

ثانيا: خصائص سوق الصرف

ينفرد سوق الصرف الأجنبي بخواص معينة وهي:⁽¹⁾

- حجم المبادلات الهائل بما يخدم السيولة الدولية والتي قدرت عام 2010 حوالي 3.98 ترليون دولار في اليوم

الواحد

- أسواق الصرف الأجنبي منتشرة جغرافيا وموزعة على مستوى العالم .

- عملية الصرف الأجنبي مستمرة على مدار أربع وعشرين ساعة يوميا.

- الإنخفاض النسبي لهوامش الربح مقارنة بالمتاجرات الأخرى.

- كثرة المتغيرات التي تؤثر في عملية الصرف الأجنبي .

1- عبد الرحيم فؤاد الفارس، فراس أكرم الرفاعي، مدخل إلى الأعمال الدولية، دار المناهج، عمان، 2013، ص131.

ثالثا: أنواع أسواق الصرف الأجنبي : يوجد نوعان هما السوق الأني والسوق الأجل

أ- سوق الصرف الأني: إن العملية التي تتم وفقا للسعر الأني تتضمن دفع واستلام الصرف الأجنبي خلال يومي عمل، وتعد العمليات الأنية هي الأكثر أهمية لسوق الصرف وتستحوذ على الإهتمام الأكبر لأن تحركاتها مستمرة ، فضلا عن أهميتها الكبيرة في إجمالي التعاملات وتعد أسعار العمليات الأنية هي الأسعار الأساسية التي تحسب على أساسها المعاملات الأجلة، وإن كان هناك تأثير متبادل بين الأسعار في السوقين الأني و الأجل وتستخدم سوق الصرف الأني كأساس للتسويات الدولية وكذلك كجهاز للإئتمان الدولي.⁽¹⁾

ب - سوق الصرف الآجل: وهو السوق الذي يتم فيه بيع وشراء عملات محددة على أن يتم التسليم في استحقاقات محددة مستقبلا تكاد تكون نمطية (شهر، شهرين، ثلاثة أشهر، ستة أشهر، سنة) ، والعمليات التي تقل عن ستة أشهر هي الأكثر تداولاً وسوقها دائما نشطة وعميقة. ولقد تطورت أسواق الصرف الأجل كثيرا منذ إنتشار أسعار الصرف القائمة في بلدان العالم بسبب تدويل الأسواق المالية من أجل التحوط من مخاطر الصرف في المعاملات الدولية .

وتتحدد الأسعار الأجلة لتبادل عمليتين بمقدار الفرق بين أسعار الفائدة السائدة في البلدين وقد تكون الأسعار الأجلة المعلنة أعلى وهنا يسمى الفرق علاوة أو أقل من الأسعار الأنية السائدة وفي هذه الحالة يسمى الفرق خصما. كما يتحدد السعر الأجل بتفاعل الطلب الأجل مع العرض الأجل من العملات الأجنبية نتيجة عمليات التغطية والمضاربة و المراجعة .

1- محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، الإقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2016، ص171

المبحث الثاني: الإيرادات النفطية في دول أوبك:

عرفت الإيرادات النفطية لدول أوبك نوعاً من التذبذبات وعدم الإستقرار بين الإرتفاع و الإنخفاض في الفترة الممتدة بين 2010 إلى 2019 وهذا ما أثر على إقتصاديات الدول التابعة لأوبك.

المطلب الأول: النفط في أوبك: تبنت أوبك استراتيجية الحفاظ على حصة السوق سنة 2014 و التي كانت تتضمن القبول بتدهور الأسعار حينئذ.

الفرع الأول: إنخفاض العوائد النفطية : ربما كان إنخفاض العوائد النفطية لدول أوبك من أهم العوامل المباشرة التي ولدت ضغطاً في إتجاه التخلي عن استراتيجية الحفاظ على حصة السوق، ولقد احتسبت خسائر منتجي النفط مقارنة بعوائدهم قبل إنخفاض الأسعار ومكاسب مستهلكيه مقارنة بمكاسب إستهلاك النفط قبل إنخفاض الأسعار في مناطق العالم المختلفة ، بما في ذلك خسائر دول أوبك نتيجة لانخفاض أسعار النفط خلال سنة 2014-2015 الذي ترتب على تطبيق استراتيجية الحفاظ على حصة السوق.⁽¹⁾ ويتبين من هذه الحسابات الحجم الكبير لانخفاض العوائد النفطية التي أدت إلى تعرض الدول الأعضاء ، خاصة تلك التي لا تملك احتياطات دولية أو أرصدة كافية في صناديق سيادية، إلى عجز في ميزانياتها مما أصبح يؤثر سلباً في الخدمات العامة و الإعانات المقدمة للسكان، ويهدد ذلك إمكانية الحفاظ على حد أدنى من المستوى المعيشي، وربما السلم الإجتماعي للمجتمع ككل.

الفرع الثاني: إتفاقية أوبك لتخفيض الإنتاج: بغية تحقيق الزيادة في أسعار النفط، توصلت الدول الأعضاء في

منظمة أوبك، في 30 نوفمبر 2016، إلى إتفاقية تخفيض الإنتاج انطلاقاً من جانفي 2017 لستة أشهر قابلة

لتمديد ستة أشهر أخرى. ولقد إتخذ مستوى إنتاج أكتوبر 2016 لهذه الدول أساساً للتخفيض وأطلق عليه

1- علي مرزا، أثار انخفاض أسعار النفط على الدول المنتجة والمستهلكة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

إنتاج الإشارة. وفي تشخيص مستوى إنتاج الإشارة استخدمت أرقام مصادر ثانوية وليس الأرقام الرسمية المجهزة من الدول الأعضاء إلى منظمة أوبك. ويظهر كلا الرقمين في نشرة سوق النفط الشهرية للمنظمة. ويعكس استخدام أرقام المصادر الثانوية وليس الرسمية قلة ثقة المنظمة فيما وى إنتاج تقدمه الدول الأعضاء من أرقام رسمية لها. وهذا تقليد قديم منذ أن تم تبني الحصص الإنتاجية في 1983، أشار إليه فاضل الجلي في كتابه عن أوبك. لقد راوحت نسبة التخفيض في الإتفاقية، لكل دولة مشمولة فيها ضمن المدى بين 4.5 و 4.7 بالمائة من مستوى إنتاج الإشارة المحدد لها. ولكن أن أنغولا و إيران استثنيتا فعليا من التخفيض فمستوى إنتاج الإشارة المستخدم لأنغولا 1751 ألف برميل يوميا هو أعلى بكثير من إنتاجها في أكتوبر 2016 حيث كان 1586 ألف برميل يوميا أعلى من إنتاجها في أكتوبر. أما بالنسبة إلى إيران فهو أعلى من الرقم الرسمي الذي هو بدوره أعلى من رقم المصادر الثانوية من إنتاجها لذلك الشهر. ولقد نتج من ذلك أن مستوى إنتاج إيران بعد التخفيض 3797 ألف برميل يوميا وهو أعلى من إنتاجها في أكتوبر 2016 بحسب المصادر الثانوية 3690 الف برميل يوميا. ومن ناحية أخرى لم يشمل الإتفاق ليبيا ونيجيريا وكذلك أندونيسيا التي علقت عضويتها في أوبك.

المطلب الثاني: التطورات الرئيسية في سوق النفط العالمية :

من المعروف أن للأسواق ثلاث عناصر أساسية هي البائعون والمشترون والسلع محل التداول والإختلاف في واحد أو أكثر من هذه العناصر يترتب عليه اختلاف في طبيعة السوق، ويمكن تقسيم الأسواق وفقا لهذا الإختلاف إلى نوعين أسواق المنافسة التامة وغير التامة، والأخيرة بدورها تنقسم إلى عدة أنواع أهمها الإحتكار المطلق والمنافسة الإحتكارية وإحتكار القلة، وبالطبع لا تخرج السوق النفطية على هذا النطاق لا بل إن السوق الأخيرة تشغل جزءا كبيرا في التحليل الإقتصادي الجزئي، حيث أن النفط الخام مع اختلاف درجات كثافته هنالك إلى حد ما تجانس متقارب بين أنواع النفوط، وهذا الحال يجعل من سوق احتكار القلة ينطبق إلى حد كبير على السوق النفطية العالمية.

إن الميزة التي يتصف بها سوق احتكار القلة هي وجود عدد قليل من المنتجين حيث ينتج كل منهم حجماً كبيراً للناتج الكلي، بالدرجة التي تجعل كل منهم يأخذ بعين الاعتبار عند تحديد سياسة الإنتاجية أو السعيرية سياسات تنافسية أي كل منهم له القدرة على التأثير في السوق عن طريق زيادة أو تخفيض منتجاته⁽¹⁾

إن من أهم مكونات السوق العالمية للنفط الخام هم المنتجون (منظمة أوبك وخارج منظمة أوبك)، والمستهلكون (الدول الصناعية والدول النامية)، هذا وتتاثر السوق النفطية سلبياً وإيجابياً بعوامل متعددة.

فمن الناحية النظرية فإن الأسس التي تتحدد على ضوءها الأسعار في السوق النفطية تقديرات العرض والطلب وهي تقديرات تفتقر إلى الدقة في المعلومات، لكن من الناحية العملية تلعب الصفقات التي تتم في الأسواق المستقبلية كالأسهم والسندات وسعر صرف العملات الأجنبية دوراً رئيسياً في تحديد أسعار النفط، مما يعني أن أسعار النفط تتأثر بمجموعة من العوامل تهيمن عليها عناصر غير نفطية، هذا حقيقة لا يمكن تجاهلها حيث أن النفط كسلعة لا ينطبق عليها قانون العرض والطلب، والذي يفترض أن يحد البصر وهذه حقيقة تنطبق على كل الفترات الزمنية خلال العقود المنصرمة.

إن أهم ما يمكن استنتاجه هي أن عملية تسعير النفط الخام لم تعد في متناول الدول المنتجة، كما كان الحال في عقد السبعينات، وإنما أصبح المتحكم الرئيسي فيها هو الطرف القادر على تخزين النفط وتسويقه والقابض على خفايا البورصة فيه، ولا يمكن إهمال العوامل غير الاقتصادية والتي يعد العامل السياسي منها.

أن التقلبات الشديدة التي شهدتها أسواق النفط في الأونة الأخيرة أدت إلى صعوبة التنبؤ بمستقبل أسعار النفط، وعليه فإن عملية تحديد أسعار النفط الخام في الوقت الحاضر والمستقبل تعتمد في الجزء الأساسي منها على ما يحدده عوامل العرض والطلب في السوق العالمية للنفط الخام، بالإضافة إلى وجود عوامل غير اقتصادية لها تأثير في الأسعار ولا شك أن المضاربة ساهمت إلى حد كبير في عدم الاستقرار للأسواق النفطية، وإنها إضافة عامل

1- كريم سالم حسين، العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار، جامعة القادسية كلية الإدارة والاقتصاد

تعقيد جديد لمحاولة توقع أسعار النفط الخام المستقبلية، وما يؤكد ذلك تقلص صفقات البيع طويلة الأجل، وكذلك معرفة قوة الدولار الأمريكي ومعدلات صرفه مقابل العملات الأخرى وخاصة اليورو وتأثيرها على أسعار النفط الخام، والتي أظهرت إرتباطا وثيقا وإن كانت هذه المسألة موضع خلاف مستمر.

ويشير عدد من الباحثين بأن الزيادة الأخيرة لأسعار النفط الخام تتعلق بحالة التفاؤل المتزايد بين المشاركين في السوق حول وصول الركود في الاقتصاد الأمريكي إلى نهايته، وأنه بدأ يدخل مراحله الأخيرة، كما أن انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات العالمية الأخرى كان من بين القوى المحركة لزيادة الأسعار .

المطلب الثالث: تطور تقلبات أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها للفترة 2010-2019:

تخضع أسعار النفط لتذبذبات وتقلبات متغيرة نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي تساهم بشكل أو بآخر في تغيير أسعارها، ومن ضمن هذه العوامل العرض والطلب والعوامل الساسية والمناخية وغيرها، وبالنظر إلى إقتصاديات الدول النامية بخاصة الدول العربية المنتجة للنفط فهي قائمة على تصدير سلعة منفردة وهي النفط، نجد أن تقلبات الأسعار تنعكس عليها بالسلب أو بالإيجاب على المدى البعيد والمتوسط لهذه الدول نظرا لكون النفط وعوائده المالية يشكلان المورد الأساسي لدعم الموازنة العامة وتمويل عمليات التنمية الإقتصادية داخل هذه الدول. حيث شهدت أسعار النفط تقلبات وعدم استقرار خلال الفترة ما بين (2010-2019) .

الفرع الاول: تطور إتجاهات أسعار النفط الخام : عادت أسعار النفط للإنخفاض تدريجيا بعد سنة 2007 عبر

مسار لا يخلو من التقلبات والتذبذبات لتعود للإرتفاع بداية صيف 2008 ومن ثم الإنخفاض قليلا لأقل من 70 دولار للبرميل في أوث 2009، لتنتقل بعدها إلى مستويات قياسية في نهاية أكتوبر ليرتفع سعر النفط في عام 2010 إلى حوالي 77 دولار للبرميل، ويواصل ارتفاعه في 2011 ليصل إلى 107 دولار تقريبا، ومع تزايد سعر النفط تأثر المستوى المعيشي للمواطنين سلبا للدول غير المنتجة للنفط.

إن إرتفاع أسعار النفط أدلى إلى تقليص الطلب عليه من خلال البحث عن بدائل أو مصادر أخرى أو ترشيد

استخدامه، أو رفع كفاءة استخدامه، حيث أدى انخفاض الطلب إلى تقليص النشاط الإستكشافي وإنخفاض الاستثمار الموجه لتوسيع الإمكانيات الإنتاجية وخاصة الإمكانيات الاحتياطية.⁽¹⁾ التي يحتفظ بها لمواجهة الازمات الطارئة كما يحدث عند إنخفاض سعر النفط، يؤدي أيضا إلى تراجع الإستثمار و أنشطة الاستكشاف وبناء القدرة الإنتاجية.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على تقلبات أسعار النفط العالمية: يعتبر النفط سلعة استراتيجية تحكمها أبعاد سياسية واقتصادية وأمنية، بحيث تؤثر هذه السلعة على مختلف الأطراف في سوق النفط، وترجع العوامل المؤثرة على الأسعار إلى عدد من العوامل نذكر منها: العوامل الجيولوجية، حيث أن الدول النفطية الكبرى وصلت إلى دروة إنتاجها ولا تتوفر فيها إحتياطات نفطية جديدة يمكن إستغلالها، كذلك بعضها يرجع إلى أسباب إقتصادية، منها المستخدم في الصين والهند، وهناك عدة أسباب مؤثرة على إرتفاع أسعار النفط ضمن معسكر المنتجين والمستهلكين، كذلك الإختلاف في الرؤية والمصالح بينهما ولكن يبقى الطلب والعرض هما المحددان الأساسيان لسعر النفط، شأنه في ذلك شأن أي سلعة أخرى.

أولاً: العوامل الإقتصادية: إن الاستقرار في سوق النفط العالمية يعتمد على العرض و الطلب والموازنة بينهما، بالإضافة للمخزون العالمي من النفط، لأن النفط سلعة إستراتيجية لها أهميتها في النمو الإقتصادي، فهناك عوامل تؤثر في جانب العرض والطلب العالمي على النفط. ومن أهم هذه العوامل نذكر منها⁽²⁾

أ. الطلب العالمي على النفط: ينقسم الطلب على النفط إلى نوعين، طلب بغرض الاستهلاك وطلب بغرض المضاربة، ويمر الطلب على النفط بعدة تغيرات من الصناعة البترولية، وإن الطلب العالمي على النفط في تزايد مستمر، حيث أن الطلب على النفط بغرض الإستهلاك يتأثر بمعدلات النمو الإقتصادي العالمي، والتي ساهمت في زيادة الطلب على المنتجات النفطية، وأن دخول الصين والهند وزيادة استهلاكهما أثر على الطلب العالمي

1- مجلة جامعة الأزهر غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، 2013، مجلد 15 عدد 1، ص 327.

2- مجلة جامعة الأزهر، مرجع نفسه، ص 333.

على النفط، أما الطلب على النفط بغرض المضاربة أو الأسواق المستقبلية للنفط، فقد عرفت هذه الأخيرة منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي ودخول السماسرة والمضاربين للأسواق العالمية وتعاملهم في بيع البراميل الورقية بهدف تحقيق الأرباح، وتأثر الطلب بصورة رئيسية بعوامل عديدة ذات تأثيرات مختلفة ومنها معدلات النمو الإقتصادي المشجعة للطلب.

ب . العرض العالمي على النفط⁽¹⁾ تعتبر الإمكانيات المتاحة من المخزون في حقول النفط وسياسات الدول النفطية مدى حاجاتها إلى النفط لمواجهة إحتياجاتها المحلية أو تصديره، فمن أجل الحصول على موارد نقدية لتلبية الإحتياجات المالية أو الاحتفاظ به للأجيال المستقبلية، من العوامل المؤثرة في العرض العالمي على النفط كذلك الطلب على النفط وسعره يلعب دورا حيويا في عرض النفط، كذلك المخزون التجاري و الاستراتيجي يؤثر في حجم العرض وخاصة في التقلبات الموسمية. والمراقب للاحداث خلال الفترة نجد أن العوامل السابقة تحققت جميعها وأثرت في عرض النفط وبالتالي في مستوى الأسعار.

لقد مرت الصناعات البترولية منذ نشأتها بثلاث شركات، ثم سبع شركات عالمية للنفط سيطرت على الإنتاج العالمي واحتكرت الإنتاج، وتمكنت من السيطرة على أليات العرض والطلب، وقد اتجهت الدول المصدرة والمنتجة للنفط إلى إنشاء كيان مؤسسي أو كارتل ينظم العلاقة بين أطراف السوق.

1- مجلة جامعة الأزهر، مرجع سابق، ص334.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة:

- 1- علة محمد، الدولة وأثر الدولار على الإقتصاد الجزائري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، فرع التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر، 2002-2003.
- 2- هشام شعباني، أثر تقلبات أسعار صرف الدولار و الأورو على الإقتصاد الجزائري، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية وإدارة المخاطر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2014-2015.
- 3- دراسة الدكتور نبيل مهدي الجنابي، والدكتور كريم سالم حسين، العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة القادسية.
- 4- عبد الجليل هجيرة، أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية دولية 2011-2012، في جامعة تلمسان.

خلاصة :

لسعر الصرف أهمية بالغة تكمن في كيفية تحديده، ومعرفة تغيراته المستقبلية. فهو أهم المؤشرات التي تؤثر على الإقتصاديات المحلية أي التأثير في الدولة أو على المستوى الدولي لارتباطه بالتجارة الخارجية، فسعر الصرف يعتبر مؤشر للمنتجين المحليين وذلك لقياس ومقارنة الأسعار المحلية على أسعار السوق العالمي. فهو إذن همزة وصل بين الأسعار الداخلية والخارجية، ومن أهم القرارات التي تتخذها أي دولة هو تبني سعر صرف يتماشى مع الظروف التي يمر بها أي إقتصاد دولة ما والأهداف الإقتصادية التي تسعى إلى تحقيقها في ظل التغيرات التي تحدث على المستوى العالمي.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لأثر سعر صرف

الدولار على إيرادات أوبك للفترة

2019-2010

تمهيد:

يعتبر الدولار الأمريكي العملة الأساسية التي تتم بها أغلب المعاملات التجارية في العالم، كما أنه عملة احتياط إرتكازية تحتفظ بها السلطات النقدية في معظم بلدان العالم، وبالإضافة إلى أنه عملة دفع لأغلب المعاملات البترولية.

ونتيجة الأزمات المالية فإن الإقتصاد العالمي يتأثر سلبا بتراجع قيمة الدولار الأمريكي باعتباره العملة الإرتكازية التي يرتكز عليها النظام النقدي الدولي.

لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل دراسة كل سعر صرف الدولار والإيرادات النفطي لدول أوبك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور أنظمة سعر صرف الدولار.

المبحث الثاني: أثر تغير سعر صرف الدولار على موازين مدفوعات دول أوبك .

المبحث الأول: تطور أنظمة سعر صرف الدولار:

يعتبر الدولار العملة المحورية وعملة الإحتياط الدولية إلى جانب كونه العملة الأساسية التي تقبل في التسويات الدولية، مما أتاح للدولار المزيد من السيطرة على النظام النقدي الدولي، وذلك من خلال التأثير على المؤسسات النقدية العالمية لدرجة السيولة الدولية.

المطلب الأول: موقع الدولار في الأنظمة النقدية:

يشتمل النظام النقدي جميع أنواع النقود في الدولة كما تشمل جميع المؤسسات التي تكون لها السلطة والمسؤولية في خلق النقود وإعدامها، بالإضافة إلى كل قوانين وتعليمات وإجراءات منظمة لعملية خلق النقود وإعدامها،⁽¹⁾ وقد عرف العالم تاريخياً عدة نظم نقدية مختلفة وهي:

- إرتباط بقاعدة الذهب الدولي خلال نهاية القرن 19 وبداية القرن 20.

- نظام بريتون وودز استمر من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى بداية السبعينات.

- نظام حركة الصرف الذي بني على نظام بريتون وودز.

الفرع الأول: تسوية المدفوعات في ظل قاعدة الذهب: لقد لعب نظام قاعدة الذهب دور فعال وبارز في تحقيق

التنسيق النقدي بين الدول، باعتبار أن الذهب وسيط عالمي في المبادلات، فهو يتمتع بصفة العمومية والقبول التام بين الإقتصادات المختلفة. ففي إطار هذا النظام كانت عملات الدول تتساوى بالذهب نتيجة إستخدامه كنقد في تسوية المدفوعات الدولية، كما أسهم الذهب في الحفاظ على القيمة الإقتصادية للنقود وعلى تحقيق التوازن والإستقرار النقدي بين نمو النشاط الإقتصادي الداخلي والمبادلات الخارجية.

بالإضافة إلى تشبيته لأسعار الصرف بين عملات الدول، لقد ساهم نظام قاعدة الذهب العملة الإسترلينية بسبب

1- رشاد العصار ورياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص29.

الدور الذي أدته بريطانيا في المبادلات التجارية الدولية، نظرا إلى قوة نموها الإقتصادي الذي مكنها من السيطرة على الإقتصاد العالمي.

غير أن هذا النمو تراجع نتيجة الحرب العالمية الثانية، فخرس الاسترليني مكانته لصالح الدولار الذي حافظ على ارتباطه بالذهب، نتيجة المعدلات المرتفعة للنمو الإقتصادي الأمريكي الذي استفاد من عدم دخوله الحرب وكذا من ضخامة إنتاجه، فحقق فائضا كبيرا في ميزان مدفوعاته ونتج من هذه الزيادة في حجم الإحتياط الذهبي تعاضم كمية النقود الدولارية في التداول.⁽¹⁾

وقد انهار النظام النقدي على قاعدة الذهب لأسباب عديدة من أهمها:

- جمود نظام الذهب.
- عدم تقييم بعض العملات تقييما صحيحا.
- النظام الشاذ للمدفوعات الخارجية (تعويضات الحرب).
- التسابق بين الدول في فرض بعض التعريفات الجمركية العالية.
- إتجاه بعض البنوك المركزية لاكتناز الذهب.

الفرع الثاني: تسوية المدفوعات في ظل النظام النقدي بريتون وودز: لقد خرج مؤتمر بريتون وودز الذي عقد في

ولاية نيو هامبشر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1944 بالمواصفات الأساسية التالية:

- تثبيت سعر الدولار بالذهب وإمكانية تحويله إلى ذهب.
- تحديد أسعار صرف عملات الدول الأعضاء على أساس الذهب أو الدولار.
- السماح بتقلبات أسعار الصرف في حدود 11 بالمائة .

1- بسام النجار، العلاقات الإقتصادية الدولية، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص117

- تعديل أسعار صرف عملات الدول الأعضاء التي تعاني عجزا هيكليا في موازين مدفوعاتها بنسبة 10 بالمائة. ومن هذا المنطلق كانت الدول تعالج العجز المؤقت في ميزان المدفوعات عن طريق اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للاقتراض منه بعملات الدول الأخرى في إطار حقوق السحب العادية عن طريق شراء الدولة العضو لعملات الدول الأعضاء، التي تحتاج إليها مقابل الذهب أو بعض العملات الأساسية كالدولار، أو بمقدار من عملاتها وتقرض على الدولة شروطا عند حد معين من هذه المسحوبات. ولم تكن تعتبر هذه الأخيرة قروضا وإعانات بل تمثل سحبا من حصة الدولة العضو في صندوق النقد الدولي وذلك لمواجهة العجز القصير الاجل في موازين المدفوعات. أما إذا كان عدم التوازن ذو طبيعة هيكلية، فقد كان يتم تعديل أسعار الصرف عن طريق رفع قيمة العملة أو تخفيضها.⁽¹⁾ وكان على نظام بريتون وودز توفير احتياطات دولية كافية للحفاظ على أسعار الصرف الرسمية. غير أنه تبين بعد ذلك أن تلك هي المشكلة الحساسة في هذا النظام، ونظرا إلى أن الدولار كان إحتياطي دولي من خلال ربط باقي العملات به، وعلى اعتبار أنه كان مربوط بالذهب فإن جزءا كبيرا من هذه الدولارات كان يحتفظ بها بوصفها إحتياطا دوليا، ولكن تستخدم لتغطية إصدار نقدي لمختلف العملات.

الفرع الثالث: سيطرة الدولار الأمريكي على النظام النقدي بريتون وودز: لقد سجلت موازين خارجية الولايات المتحدة الأمريكية خلال الأربعينيات فائضا منتظما ويعود ذلك إلى الطلب الأوربي المتزايد على سلعها في إطار مشروع مارشال، وفي نهاية الأربعينيات كانت الدول الاوربية على طريقها للإنتعاش الإقتصادي، فبدأت فوائض أمريكا في التناقص التدريجي، وتحول فائض ميزان المدفوعات الإجمالي إلى عجز خاصة بداية الخمسينات حيث تسبب في بدء عهد وفرة الدولار الذي أدى إلى إزدهار الإقتصاد الأمريكي، دون أن تظهر عليه عوامل تضخمية خطيرة.⁽²⁾

1- رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، مجلة عالم المعرفة، عدد 118، الكويت، ص133.

2- محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة في التنمية العربية، مجلة عالم المعرفة، العدد16، الكويت، جانفي 1978، ص48.

أما بالنسبة للدول التي تزيد إحتياطاتها من الدولار فيزيد النقد المتداول فيها ويظهر التدخل، ومن هنا أصبح الإقتصاد العالمي كله سوق للدولار الأمريكي، وبالأخص أن الولايات المتحدة الأمريكية وسعت من استثماراتها الخارجية من خلال السياسة الإقتصادية التي انتهجتها من إلتزام تحويل الدولار إلى ذهب نتيجة الأهمية النسبية الكبيرة التي تحتلها العملة الأمريكية إلى جانب الذهب في نظام صندوق النقد الدولي. وقد استمر تسديل العجز الكبير في ميزان المدفوعات الأمريكي عندما بدأت أسعار الذهب في الإرتفاع في الأسواق خاصة نتيجة إرتفاع معدلات تحويل الدولارات إلى ذهب، ووصلت إلى حدود 40 دولار للأوقية الواحدة عام 1961 نتيجة عمليات الشراء للمضاربين، فتدخلت الدول الصناعية في إطار ما يسمى بمجمع الذهب في نهاية السنة نفسها للدفاع وحماية السعر الرسمي للذهب، والمحدد في إطار إتفاقية بريتون وودز بقيمة 35 دولار للأوقية الواحدة، فتراجع إنخفاض الدولار مقابل الذهب وانسحب المضاربون مؤقتاً.

إلا أن استحالة تحويل جميع الدولارات التي بحوزة الجهات الرسمية الأجنبية إلى ذهب إنتقل النظام من قاعدة الصرف بالذهب إلى قاعدة الصرف بالدولار، وقد عملت هذه الأخيرة بصفة عادية نظير وجود الثقة بأن قيمة تلك العملة من الذهب ستكون مضمونة، ومع تزايد الضغط على تنفيذ إلتزاماتها في تحويل الدولار إلى ذهب وعجز ميزان مدفوعاتها وإنخفاض المخزون الذهبي الرسمي سنة 1971، مما جعل الحكومة الأمريكية تعزم على إتخاذ القرار من نفس السنة يقضي بالتخلي عن إلتزامها بقبول تبديل دولارات الجهات الأجنبية الرسمية إلى ذهب، وكان ذلك بمثابة المؤشر إلى نهاية الأسس التي قام عليها النظام النقدي بريتون وودز وقاعدة الصرف بالذهب.⁽¹⁾

1- وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، ط1، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001، ص80.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على سعر صرف الدولار:

يتأثر سعر صرف الدولار بعدة عوامل إقتصادية، إذ أن سعر الصرف ما هو إلا مؤثر يستجيب لقوة المؤثرات الإقتصادية الكلية، وبدرجة أقل لغيرها. وعلى أساس هذا سيتم تقسيم العوامل المؤثرة في سعر الصرف للدولار إلى عوامل إقتصادية وأخرى غير إقتصادية.⁽¹⁾

الفرع الأول: العوامل الإقتصادية المؤثرة في سعر صرف الدولار: هناك عدة عوامل إقتصادية تؤثر في تحديد سعر صرف الدولار نذكر منها:

أولاً: التغير في قيمة الصادرات والواردات: فعندما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات تنتج قيمة العملة للإرتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة، وسيحصل ذلك على تشجيع الإستيراد من الخارج ، مما يؤدي إلى عودة حالة التوازن إلى سعر الصرف.

ثانياً: ناتج حساب العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات: ويقصد بها مقدار الإستثمارات التي تدخل إلى الدولة أو تخرج منها، فانتقال رؤوس الاموال من دولة إلى أخرى يزيد من حجم الطلب على عملة الدولة التي انتقلت إليها رؤوس الأموال.

ثالثاً: كمية النقود: إن الإفراط في الإصدار النقدي وتزايد كمية النقود تؤدي إلى إرتفاع مستوى الأسعار وبالتالي جعل سلع الدولة المعنية أقل قدرة على منافسة الدول الأخرى. كما يتسبب في زيادة الواردات وإنخفاض الصادرات، ويقابل ذلك زيادة في الطلب على عملات تلك الدول وانخفاض في الطلب على العملة المحلية، مما ينتج عنه إرتفاع في أسعار العملات الأجنبية، وهذا قد يكون مفيداً للإقتصاد المحلي حيث انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية يشجع الصادرات، وبالتالي تحسن رصيد الميزان التجاري.

1- سامي عفيفي قاسم، دراسات في الإقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، 2005، ص 207.

رابعاً: سعر الخصم: يؤثر سعر الخصم على سعر الصرف عن طريق تأثيره على سعر الفائدة إذ أن زيادة سعر الخصم يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة الأمر الذي يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية داخل الدولة ويؤدي إلى زيادة طلب الأجانب على عملة الدولة ومن ثم ارتفاع سعر الصرف لهذه العملة. ويحدث العكس في حالة انخفاض سعر الخصم وسعر الصرف على عكس سعر الفائدة المدين الذي تحصل عليه مقابل الإقراض وهو ما يعني ارتفاع تكاليف الإنتاج والصادرات وانخفاض الطلب عليها، ومن ثم انخفاض طلب الأجانب على العملة المحلية، أي انخفاض سعر الصرف.⁽¹⁾

خامساً: الدخل: وهنا يمكننا التمييز بين التغير في مستويات الدخل المحلية والأجنبية.

الفرع الثاني: العوامل غير الاقتصادية المؤثرة على سعر صرف الدولار: هناك عوامل أخرى غير اقتصادية تؤثر على سعر صرف الدولار، ويمكن إجمالها في:

أولاً: الإضطرابات والحروب: من العوامل المؤثرة على سعر صرف الدولار ولا سيما في المدى القصير وأحياناً على المدى البعيد، في الإضطرابات السياسية وحالات الحروب الخارجية والتي تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة والمال، والتي من شأنها أن تغير الطلب على العرض الأجنبي، وبالتالي تغير سعر الصرف حيث يزداد الإنفاق على المجالات العسكرية والأمنية، وتتنخفض كفاءة الوحدات الإستثمارية بسبب تدمير أو تعطس المرافق العامة أو الخاصة، فضلاً عن انخفاض في الصادرات وغيرها من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة، والتي تؤدي في مجملها إلى فقدان الثقة في عملة البلد المعني.

ثانياً: الإشاعات والأخبار: تعد الإشاعات والأخبار من المثرات السريعة على سعر الصرف الأجنبي، سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة، وبسبب اعتماد سعر الصرف على عدد من المتغيرات التي يمكن متابعتها من الأخبار، كالتوقعات حول سعر الفائدة وعرض النقود، والإصدارات الجديدة للعملة من طرف السلطة النقدية، وكذلك

1. علي سعد ومحمد داود، الإدارة المالية الدولية، دار التعليم الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص263.

أخبار الأحداث السياسية والحروب، وغيرها من المتغيرات ذات التأثير على توجهات ارتفاع أو انخفاض سعر العملة، فإن المتعاملين يتأثرون بكل هذه الأخبار، وتأتي الإستجابة لهذه المتغيرات معتمدة على قوة تجاوب السوق معها، فقد يكون في بعض الأحيان قويا وفي أخرى أقل من ذلك الإختلاف إستجابات المتعاملين.

ثالثا: خبرة المتعاملين وأوضاعهم: يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبراتهم في السوق وأحواله، بتحديد إتجاه الأسعار وإتخاذ قراراتهم بشأنها وتحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقائها على ما هي عليه. وبناءا عليه فإن الاسعار تتأثر بغير هؤلاء المتعاملين ومهاراتهم فضلا عن أن أسعار الصرف تتأثر بالقوة التفاوضية للمتعاملين والألياب المستخدمة لتنفيذ عملياتهم المختلفة، كما تتأثر بحجم إلتزاماتهم القائمة. فإن كانت كبيرة فيتطلب إقناعهم بإلتزامات إضافية تغير جذريا في السعر، ليغريهم بزيادة حجمها ويحدث العكس إن كانت قليلة.

المبحث الثاني: أثر تغير سعر صرف الدولار على موازين مدفوعات دول أوبك: يؤثر تغير سعر الصرف للدولار على موازين المدفوعات للدول من خلال تأثيره على الصادرات النفطية وكذلك تأثيره على حساب رأس المال لتلك الدول .

المطلب الاول: أثر سعر صرف الدولار على صادرات دول أوبك: هناك تأثير متبادل بين سعر صرف الدولار والصادرات النفطية لدول أوبك.

الفرع الأول: أثر سعر صرف الدولار على أسعار النفط الخام : يؤدي إنخفاض سعر صرف الدولار إلى رفع أسعار النفط الخام من خلال أثر مباشر وأثر غير مباشر، يتمثل الأثر المباشر أو قصير الأجل لانخفاض الدولار في أسواق النفط في زيادة حدة المضاربات في عقود النفط، الأمر الذي يسهم في ارتفاع أسعار النفط. فالنفط كغيره من المواد الأولية المسعرة بالدولار يصبح رخيصا مقارنة بالإستثمارات الأخرى مقدره بالعملات الأجنبية، لذلك يقبل عليها المستثمرون.

ويتمثل الأثر غير المباشر البعيد الاجل لانخفاض الدولار في أسواق النفط العالمية في تغير أساسيات السوق عن

طريق تأثيره في العرض والطلب على النفط. فمن نتائج انخفاض الدولار على المدى الطويل إنخفاض الطاقة الإنتاجية، وهذا يعني انخفاض المعروض مقارنة بالطلب وبالتالي ارتفاع أسعار النفط، الأمر نفسه ينطبق على شركات النفط العالمية، التي تتسلم عوائدها بالدولار ولكنها تدفع تكاليفها بعملة مختلفة. فشرركات النفط في بحر الشمال مثلا تدفع أجور عمالها بالأورو في الوقت الذي تتسلم فيه عائداتها بالدولار، وهذا يعني ارتفاع التكاليف مقارنة بالعائدات. وهو الامر الذي يمنعها من زيادة الإستثمار في طاقة إضافية رغم ارتفاع أسعار النفط، هذا أيضا يخفض المعروض ويرفع أسعار النفط.

الفرع الثاني: أثر أسعار النفط الخام على سعر صرف الدولار: وبالمقابل يسهم ارتفاع أسعار النفط في خفض سعر صرف الدولار، بسبب ارتفاع فاتورة واردات النفط للولايات المتحدة الأمريكية وزيادة العجز في ميزان المدفوعات. ولكون سعر النفط والدولار ينخرطان باتجاهين مختلفين فإن الدول المنتجة للنفط والتي تبيع منتجاتها بالدولار ستتضرر من جراء إنخفاض القيمة الشرائية للدولار والتي تستخدم لشراء سلع أخرى من الأسواق الخارجية. وللتعويض عن هذا التراجع في القوة الشرائية يقوم هؤلاء برفع سعر البرميل كما أن المعطيات العالمية والحوادث التاريخية أظهرت تراجع مقدرة منظمة أوبك (الدول المصدرة للنفط) في رسم سياسات الإستقرار السعري. إن فك إرتباط العلاقة بين الدولار وأسعار النفط يتطلب حلين جديدين بعيدين عن الواقع، أحدهما تسعير النفط بغير الدولار. إن لم يكن هذا ممكنا فإن إنخفاض إعتدال الولايات المتحدة الأمريكية على النفط سيخفف من هذه العلاقة بشكل ملحوظ.

يعد الإرتباط بين النفط والدولار من المسلمات في الإقتصاد العالمي، لهذا فإن أسواق النفط تعد من أهم المحركات الأساسية في الأداء الإقتصادي الأمريكي، إذ أن غالبية الدول المستوردة للنفط تحتاج إلى الدولار لتسديد قيمة مشترياتها من وقود، كما أن مصدري النفط بالمقابل يحتفظون بإحتياجاتهم النقدية بالدولار، ثم يقومون بإعادة إستثمارها في الإقتصاد الأمريكي، كما أن هناك بعض الدول عملتها ترتبط بشكل رئيسي بالدولار حيث نجد معظم عملة دول الخليج ترتبط بهذا الأخير بشكل رئيسي، الأمر الذي عرضها للضغوط، وهذا أدى بشكل كبير إلى تراجع إيرادات هذه الدول نتيجة تراجع الدولار أمام العملات الأجنبية الأخرى وعلى رأسها الأورو، وهو ما يؤدي

إلى تراجع حجم إستثمارات الدول النفطية بشكل كبير.⁽¹⁾

المطلب الثاني: أثر تغير سعر صرف الدولار على حساب راس المال لدول أوبك:

إستطاعت دول أوبك أن تستفيد من إرتفاع أسعار النفط على الصعيد العالمي، فتمكنت من تكوين إحتياطات مالية ضخمة وتمثل هذه الإحتياطات بدورها دعما لاقتصادات هذه الدول ووسيلة لتعزيز الإستقرار المالي فيها ودعم للقدرة على التعامل مع الصدمات الخارجية ، وتغطية العجز في موازين المدفوعات الخاصة بها.

وقد كان الدولار الأمريكي يشكل العملة الأساسية في تكوين الإحتياطات الدولية والتي ترتبط كثيرا بتقلبات سعر الصرف، وأمام ما عرفه الدولار من تذبذبات في الأعوام الماضية أصبحت بعض الدول تشكل إحتياطاتها من الأورو إضافة للدولار لضمان هامش أوسع من الحركة بعد أن كان الإحتياطي يتشكل أساسا من الدولار.

1- معزوز لقمان، إنعكاسات تقلبات أسعار صرف العملات الإرتكازية على الموازين التجارية في دول شمال إفريقيا،

مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية وإقتصاد دولي، جامعة الشلف، 2011-2012، ص87.

خلاصة:

من خلال ما سبق فإن الدولار شهد تقلبات متتالية في قيمته مما أثر على عائدات دول أوبك النفطية، وعليه فإن تقلبات أسعار الصرف للدولار كعملة إرتكازية لها وضعية سلبية على وضعية الميزان التجاري لدول الأوبك، والتي يتم تسعير النفط فيها في غالب الأحيان بالدولار الأمريكي الذي شهد عدم إستقرار خلال فترة الدراسة. ولهذا فإن إنخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي سيؤدي بدوره إلى إنخفاض وتراجع في قيمة العائدات النفطية لدول الأوبك .

خاتمة:

تعد سرعة تقلبات أسعار الصرف على مستوى الأسواق المالية موضوع الساعة على مستوى المالية الدولية، إذ تعتبر سببا حقيقيا لكثير من الدول لا سيما الدول النامية. مما يكون له أثارا متعددة على أسعار الصادرات وبالتالي وضعية الميزان التجاري، وهذا بطبيعة الحال سوف لن يكتمل في صالح معدل التبادل الدولي للدولة.

ومع إتساع استخدام الدولار وارتفاع مكانته الدولية باستمرار، وانخفاض سعر صرفه إضافة إلى انخفاض نسبة الدولار الأمريكي في احتياطات النقد الأجنبي لدول الأوبك فقد أصبحت صادرات هذه الأخيرة تتأثر بتغييره. وانطلاقا من ثقل الدولار في إجمالي إيرادات التصدير لدول الأوبك انصبت دراستنا على مدى أثر تغير سعر صرف الدولار على الإيرادات النفطية لدول أوبك في الفترة (2010-2019).

نتائج البحث:

من بين النتائج نذكر مايلي:

- يتحدد سعر الصرف على أساس مبادلة عملة دولة لبقية عملات الدول الأخرى عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب.
- تساهم تقلبات أسعار صرف العملات في تكريس سيطرة إقتصادات الدول المتقدمة على الإقتصاد العالمي.
- إنخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية يشكل أصعب تحدي تواجهه بعض الدول .
- لتقلبات أسعار صرف الدولار تأثيرا مباشرا على وضعية الميزان التجاري لدول الأوبك، ويعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها الحساسية العالية والسريعة التي تتعرض لها أسعار صرف الدولار .
- إن أثر إنخفاض سعر صرف الدولار على الدول النفطية هو أثر مزدوج، يتمثل أولا في إنخفاض القيمة الحقيقية للإيرادات النفطية بنسب تعادل إنخفاض الدولار، ويتمثل الأثر الثاني في إرتفاع قيمة الواردات من خارج منطقة الدولار.

- إعتدال الصادرات السلعية لبعض دول أوبك عموماً على قاعدة أحادية التصدير دون الوصول إلى تنويع الصادرات، فبعض دول أوبك يشكل النفط الحصة الأكبر من صادراتها السلعية، وما يزيد الأمر سوءاً هو تسعير أسعار النفط بالدولار الأمريكي الذي شهد خلال فترة الدراسة مجموعة من التقلبات.

الإقتراحات:

- من خلال نتائج البحث يمكن تقديم بعض المقترحات نذكر منها ما يلي:
- يجب إعطاء أهمية كبيرة لسعر الصرف وجعله كأداة ضبط للتجارة الخارجية.
- العمل على وضع نظام دولي جديد يقوم على سلة من العملات دون الإعتماد على عملة واحدة وهي الدولار الأمريكي.
- ضرورة إتخاذ الإجراءات والتدابير للحد من مخاطر تقلبات أسعار صرف الدولار من خلال تنشيط سوق الصرف الأجلة وإدارة إحتياط الصرف .
- انتهاج سياسة لتقييم أسعار النفط بمجموعة من العملات الدولية المستقرة بدلاً من التسعير فقط بالدولار.

أفاق البحث:

- حاولنا السعي للإلمام بكل جوانب الموضوع إلا أننا ندرك أنه هناك بعض القصور والنقائص، سواء في الجانب المنهجي أو المعرفي، كما أن هناك بعض النقاط بقيت غامضة يمكن أن تكون إنطلاقة لبحوث جديدة نذكر بعضها في:

- حرب العملات (الدولار، الين، اليورو).
- أثر تقلبات العملات الرئيسية على أسعار النفط.
- أثر تقلبات سعر صرف الدولار على التجارة الخارجية.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع :

الكتب:

- 1- السيد محمد أحمد السرييني، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009 .
- 2- بسام النجار، العلاقات الإقتصادية الدولية ط1، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، لبنان، 2003
- 3- جوزيف دانيالز، ديفيد فانيوز، تعريب حسن حسني، إقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ، الرياض، 2010.
- 4- رشاد العطار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- 5- سامي عفيفي قاسم، دراسات في الإقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، 2005.
- 6- عبد الرحيم فؤاد الفارس، فراس أكرم الرفاعي، مدخل إلى الأعمال الدولية، دار المناهج، عمان، 2013.
- 7- عبد المجيد قدي، مدخل للسياسات الإقتصادية الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005.
- 8- عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاني، عمان، ط2، 2002.
- 9- علي سعد، محمد داود، الإدارة المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2001.
- 10- محمد كمال خليل الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، مصر، 2004.
- 11- محمود يونس محمد، علي عبد الرحمن نجا، الإقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2016.
- 12- وسام ملاك، الظواهر النقدية عاى المستوى الدولي ط1، دار المنهل اللبناني، لبنان. 2001.

المذكرات:

- 1- معزوز لقمان، انعكاسات تقلبات أسعار الصرف للعملات الإرتكازية على الموازين التجارية في دول شمال إفريقيا، مذكرة ماجستر في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية وإقتصاد دولي، جامعة الشلف، 2011-2012.

المجلات:

- 1- مجلة جامعة الأزهر غزة. سلسلة العلوم الانسانية، 2013.
- 2- مجلة عالم المعرفة، الكويت.

التقارير:

- 1- علي مرزا، أثار انخفاض أسعار النفط على الدول المنتجة والمستهلكة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- 2- كريم سالم حسين، العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد.

مراجع الأنترنت:

1. [http//sotor.com](http://sotor.com)
2. [http//equiti.com](http://equiti.com)